

مكتبة دار الكتب القومية

مكتبة دار الكتب القومية



سجل رقم

عنوان المصنف :

الكتاب

اسم المؤلف :

أحمد بن محمد بن عبد الله

مضروب عن النسخة

الكتاب

المحفظة بدار الكتب القومية

تحت رقم

١٨٠٠

1944



في ص ٦٥ ضم
وفي ٧١ ضم آخر

كتاب المنطوية العالم

المنطوية للشايخ
نجم الدين الطوسي



على مذهب الامام
الاعظم ابي حنيفة
النعمان بن ابي

قدس لسان
ونور ضمركه
المندول
اير

في ص ٦٥ ضم
وفي ٧١ ضم آخر

كتاب المنطوية العالم

المنطوية للشايخ
نجم الدين الطوسي
على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة
النعمان بن أبي

الاعظم
قدس سره
ونور ضربه
لمندوبه
امر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَبِشْرِهِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ الْقَدِيمِ . سُبْحَانَهُ الْوَهْدُ الْوَاحِدُ
 مِنْ عَنِ الْوَلَدِ وَالْوَلَدِ . وَعَنْ شَرِيكَهُ وَسَيِّدِهِ وَسَعِيدِهِ
 الْوَاحِدِ . وَهُوَ وَلِيُّ الْحَمْدِ . عَلَى الَّذِي اسْتَدْرَكَهُ مِنْ رُشْدِهِ
 وَأَشَقَّ الظَّلَاةَ بِالْجَنَابِ . عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الرَّحِيمِ
 وَلَبَّكَ فَالْعَبْدُ الضَّعِيفُ . فَوَيْلٌ لِي مِنْ عَذَابِكَ وَقَدْ وَضَعْتَ
 فِيهَا نَارَ تَرْبِئَةِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ . وَجَاسَ الْمَوْضِعُ لَهَا فِي الْكِتَابِ
 وَقَدْ عُدَّ نَافِعُهُ لِلْمَسْكِينِ . وَالْمَسْكِينُ عَقَابِلَانُ . ذُرِّيَّةُ
 وَالْعَبْدُ بِالْحَزَنِ وَالْكَفَرِ . مَعْتَرَفٌ عَمَّا أُولَى التَّحَرُّرِ
 وَيَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ عَفْوَهُ . وَرَغْمَةً تَسْتَعِينُ فِي الْأَجْرَةِ
كَايَسُ الظَّهْرَانِ وَالصَّلَاةُ
 الْبَيْعَةُ لِلْحَقِّ التَّيَمُّمُ . بِغَدْرَةِ هَدْيِهِ لِلْقَدِيمِ
 عَذْرُكَ أَنْ تَكُنْ رَيْبَةً . نَهَى لِي بِغَدْرَتِكَ بِالْأَيْبَةِ
 وَجَازَ أَنْ تَكُنْ الْمَجْرُوحُ . لِذَلِكَ فَالْوَأَسُ . فَرُوحُ
 إِلَى إِيَّانِ الْبَرِّ . وَفِي الْحَقِّ . مَا ظَلَمَ لِي بِهِ صَادِقُ عَمْرٍاءِ
 وَبِهِ

وَبِشْرِهِ الْوَاحِدُ . سُبْحَانَهُ الْوَهْدُ الْوَاحِدُ . مِنْ عَنِ الْوَلَدِ
 وَالْوَلَدِ . وَعَنْ شَرِيكَهُ وَسَيِّدِهِ وَسَعِيدِهِ
 الْوَاحِدِ . وَهُوَ وَلِيُّ الْحَمْدِ . عَلَى الَّذِي اسْتَدْرَكَهُ مِنْ رُشْدِهِ
 وَأَشَقَّ الظَّلَاةَ بِالْجَنَابِ . عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الرَّحِيمِ
 وَلَبَّكَ فَالْعَبْدُ الضَّعِيفُ . فَوَيْلٌ لِي مِنْ عَذَابِكَ وَقَدْ وَضَعْتَ
 فِيهَا نَارَ تَرْبِئَةِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ . وَجَاسَ الْمَوْضِعُ لَهَا فِي الْكِتَابِ
 وَقَدْ عُدَّ نَافِعُهُ لِلْمَسْكِينِ . وَالْمَسْكِينُ عَقَابِلَانُ . ذُرِّيَّةُ
 وَالْعَبْدُ بِالْحَزَنِ وَالْكَفَرِ . مَعْتَرَفٌ عَمَّا أُولَى التَّحَرُّرِ
 وَيَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ عَفْوَهُ . وَرَغْمَةً تَسْتَعِينُ فِي الْأَجْرَةِ
كَايَسُ الظَّهْرَانِ وَالصَّلَاةُ
 الْبَيْعَةُ لِلْحَقِّ التَّيَمُّمُ . بِغَدْرَةِ هَدْيِهِ لِلْقَدِيمِ
 عَذْرُكَ أَنْ تَكُنْ رَيْبَةً . نَهَى لِي بِغَدْرَتِكَ بِالْأَيْبَةِ
 وَجَازَ أَنْ تَكُنْ الْمَجْرُوحُ . لِذَلِكَ فَالْوَأَسُ . فَرُوحُ
 إِلَى إِيَّانِ الْبَرِّ . وَفِي الْحَقِّ . مَا ظَلَمَ لِي بِهِ صَادِقُ عَمْرٍاءِ
 وَبِهِ

وَالْحَدَّثُ الْعِدْوِيُّمَ فَالْكَتَبُ • فكل دانيدون في الكتب
ولو قرأها في الضال فقل • تفسد حقاعدهم فلا تحل
اعني السبوح فاعتم ذابا حل

خالعهم محمد • سامحه المهر العلي
ولو انا بالظالمين واعلم • مكان فاسبقين حتما فافهم
لا تفسد الصلوة فيما يوردوا من غير خلف واجت فاعتم
وراجع على الصحيح التسمية • من قبل ذكره يا مذكر الفقيه
في كل ركعة ولو سوي • فيها سجود السهو فاحفظه
والعن منها تفسد ما عرفت • فلو اعيدت بها ما وصفت
تفسد العود للفسخ • من التفساد فافهموا وانعموا
ومشبه بكرة في اقامته • ثم عليه الناطق في ارضه
وما لنا في التراجع فقل • بولي في كل شئ بارحل
ولو قرأ من التور فيه • ما كان سببا فكل سببا
كذا من السجدة والاحمل • يجوز وهو شئ كل الدليل
قام الى ثالثة وقد سجد • وعاد للعبدة بعدنا السوي

فقد

تفسد في الصحيح للزهر وقد انا هذا الزهر بل هو سراج
لو انا جزا في العود الاول • على رسول الله سهر فاعقل
بل هو سجود سهر فاعقل

يكره للإنسان في العشاء والطهر والمغرب للزهر
تعوده بعد العشاء فاعرب • لاجل سهر النزل الا سهر
في الوتر صلى الخفي حله • بفصل بالسيرة فيه فاعلم
سجودكم احسن بان • به جماعة كذا قد انشأ
من غير تسليم ومقتضى الكتب • اوردوه الزاكر كذا في الكتب
صلى على الظاهر فما ورد سطر • لا التور بالضم فاعلم
الا فضل الوتر سهر السجدة • منقرا فاستمعوا يا قوم
وكبره في غيره الجماعة • وفي اخبار لفظا فاساعة
تلاوة السجدة في الصلوة • نلر من سهرها وبالي
لذلك القائل لو كان سجد • من خارج سهرها كاستمع
بعد راعه كذا في الخارج • بسهر من خارج فاحملوا
وراجع من داخل قد سجد • بسهرها ايضا وسهرها

سجد الدار

نحو القول عن النعمان وعن أبي يوسف والسنياني
في الحكم في إقامة الحج . ينهل في موضعين فاشترح
فأدوي عن الإمام الأعظم السيد النعمان مولى النعم
ثلاثة أعين من الأقوال . ثانياً على التفصيل والأجالة
أصحها الجواز في حوامع . لدية في كل موضع جامع
وعكسها أيضاً وقولاً في موضعين هكذا قد أتينا
وعند يعقوب بن حماد قال به الإمام فاحفظوا
في موضعين مثل ما تقدمنا .

وعنه حمود بن إسحاق الكوفي . عنه قول طاهر في النهي
وعن محمد بن أبي السنياني في هذه قولان معروفاً
في موضعين ليس إلا فالتب . وفي مواضع كذا في الكتب
عقل الميت . وعقل من مات من الأسماء . ثم ضلوه على أقسام
أولها عقل بلا صلاة . لمن لم يمسح على العذة
ولا ضلوه ثم لا غسل لحب . فلقاطع الطريق والسرقة
ثالثها الصلوة لا غير عقل . تشرح للشهيد فاحفظ ما نقل

والله

راية الصلاة والغسل حب . لكل مسلم سوى ما ذكرنا

كتاب الصوم

إن الجماعة قبل فرض دعائه أو فرض غيره طاعت الأصحاب
وكذا التوجس في الحج . وسنة قد أدركت نفسي أولاً والآيات

كتاب الزكاة

فقر له دين وأجل ما في . يحل له أخذ الزكاة إلى الأجل
فلو حل ذلك الدين لم يمسح . يحل لمن له أيضاً أن يقبل

كتاب النكاح

إذا تزوج ما فرض الفاضل . في نكاح القربى لا يحل
من واجب الزكاة . جاز ما في . قال به الأسماء فيما أتينا
لورد يعقوب بن حماد . ليدفع الأخذ إلى الفاضل
إلى نفيه مع غير فقير . وأما فوق لأن المقدس
يجوز أن كان الفقير ما أسر . يقبض ما صار إليه وأستقر

كتاب الصوم

إن الشائع واجب فيما ذكره في صوم يدر بالسناء قد يدر

وكذا في صوم اعكاوي يافتي وظهاره والقنل ايضا فاعذر
لغارة ليمسه وكذا في تكفير رمضان ثم كما سطر

مل

لو قتل الشايم خطا يافتي بريقه وهكذا قد اثبتنا
ولخط في فيه بذلك البطل لم يفسد الصوم بفسا فانقل
والزاهدي في ذاك اذا دام الهندوسي حكى الفساد
لو دخل الحلق فيم قد ظهرا من بين اسنان له ومادره
والدم غالى لم يوقضاه بفسد صومه ما لم يجره
وفي المساوي فالصاقد وجب وغيره اجساد الرقعت
وصاربط الوجوب للشيبه في الصوم واجب بلا عيوبه
من صار في آخر ذاك اليوم يصعب فاستمعه ايا قوس
لوكان في اوله عليه ما يلزمه الصوم لكن يصعب
لا بأس ان يتخذ في اللال يقول اهل الجهم في الاقوال
واين مقابل راء بعد ان يقول ذال جمله فليعلم
والله اعلم بالشئ عكس الكل وضوء اعند شاي القنل

اهل

اهل القرى لوسموا عن بعد يوم الاثنين من العيد
فاطروا والامر غير باطية لهم بقصو بالاول المدة
من غير طيرة وهذا مشهور

ابن بابا قد روي عن فدا يقول قول العدل فيما شهد
في رؤية الهلال في الصوم مع علة اوله كن فلا يحل
وفي هذا القطر قال بقول شهادة انه يعيننا فانقلوا
ان كان فيه علة اوله كن اورده القاضي لذا فليعلم
لو اذن الترخ لاهل الصوم لغيره المسع لها باقوك

مل

اذا الى مكة وهو محرم باج فاستمعوا على انهموا
يندا بالطوار القدرم لي اوعاله سيعا بلا حلف
برسل في ثلثة من اوله مضطعا في رسله
وركعتا الطوار عند من عرفه انا في الحرم
باني واكسعي بعدها اعلم لا يكون فيه شيئا فانهم
ثم يقسم معنى ذوق المعرفة حتى يصل الخبر يوم عرفة

وبعد هابر حل للوقوف بعربان الموقف المعروف
ووقته أول وقت الظهر وأخر الوقت طلوع الفجر
وبعد وقوفه يجمع عليه واجب بعين شمس
ويأخذ الحمار من دلفه أو من بني سبعين حماراً معه
صبيحة بحره بالعقبه يري غداة الفجر حفا فاكنته
وبعد هابر حل وهو اضل ويجزي التقصير فيما نقلوا
وبعد يطوف للزبيان في وقته وقد نسي الزمان
من عرسه بعده ولا رسل فيه ولم تجبه وقد احل
والحرام باقي من وقته وهي ثلثة عذات موصوفة
يرجى على المرتبة ثلثة بعد الزوال فاحذروا التكاثر
بيدوا بالاولى التي تلي منى وبعد الوسطى واثني عني
وختمه بحرة في عقبه ونمنا سهلته للطلبه
ولخرج طواف الصدر لاسي بعده التي في الأشهر
وفي الطواف ستر نازكاً قد سطر في جنهم فلتعلم
بأن من فيه وسيل الفجر وركعتان بعده ولقد كثر

وامر

ورسل حماد كبرياؤ لا في السد احسان دانق لا
لوجا ور الشامي بالخليفة يعبر احرام زوايا الحفنه
يخرج من ميفاته ولا يجب عليه في اخيره دم لثب
والمدني هكذا فاحفظ نصيب
لا بأس ان يخرج احجار الحرم ويتره وما رزق وشه
والسعي في العرة وقد قالوا يجب تركها الطواف فاحفظ
احرامها شرط كذا اللحن يجب ويجزي التقصير فيما ذكرنا
لوانه يطفح حتم للعصره بل عباد نحو اهله بالحسرة
ينبغي على احرامه والعود لا يسقط واحكم كذا قد نقل
او مني بان حقه وعقل عز ذر قدر المارح فاقبل
ويخرج الوحي قد رما بجي بالجزر اليه ورايد فاعرف
من غير محل لهذا فاكنته

كتاب الخجاج

عقد كجاج اجمعوا عليه شروطه موصولة اليه
سجود هاهه ولث واذا نها ونفك العلي

خلقها من مائع شرعي ثم خطاها العاقد المرحي
قدارته فالوعا على الصادق لئلا يكون قدره على الانقاف
خلقة الارض روجه الانكسار بعد عمر من خفافا انكسار
لوروج احكامه بنسب الاجل والابحى يا احيى فاعقل
بمنع وبنسب صغيره بحور مثل العسل في الكبره
لا يلدن الانسان في المال فيما ساد به من الاحوال
بوليدان به منكوته وهي التي تاتي لكم نصيبه
او طنا لو ولدن له ولذ لدون نصفها كوك من حين عقده
او كان وقت الوضع شرعي عشر افلا تملك منه نصفها
قالته منكوته المنع وهي على الخلاف يا احيى
فهذه الاحوال البينيت فيها لطف لسبب فاستنبطوا
من روج من وضع عقده مدعيها الذي قد ولد
وليس للوالد والوصي والجود احكامه يا احيى
نور عي الصغر فاعقل وجاز نزوح الاماء فاعقل
بعقد غير الاب والجد على منعه عقده النكاح فاعقل

عقدا

عقدا يا احيى فيه سن ومنه بعقد مهر ستره
الشرط في قولهم في الجمع لانهم ظاهر في المنع
لو كانت احكامه لا تدرى بحره تزوج بها بلا حرام
لكن بشرط كون ذال فاني من حجاب كذا قد اثبت
ورزخا العقد فاستنبطوا
اقتربا وفي الدخول لخلقها فالقول للزوج فيه فاعقل
لورادها في مهر بعد الهبه وقيل بحور خفافا كسبه
لوسرط الروح في البصان فالسبع فيه اسقط اعتبار
وقد اقيمت خلوة النكاح في صور تاتيك بالاباح
مقام نفس الزوجي مني خلقها بها جميع المهر بما نفقوا
واذوا به المهر المشكل والزوجا به لهذا البطل
لذاشون نسب الصغره واوجبوا العدة عن تحرير
لذا اعتبار من الطلاق ونحو السكني مع الانقاف
وحرمة الاربع والاساءه وتم هذا النظم والاملاء
ولم يفتنوها مقام الزوجي بسنة احكام بحسب فاقني

أخصانه وخمرة البنات ونحوه البراء في الحالب
ونصف جميع الثمار من غير مبرأها من هذه وأما
لذا إلى إسقاط طهر الكس وفي الدخول الحكم جابا العكس
وحالها ليعاها الأول قل. لذلك رجعة فعنه لا لحل
قالوا ولو طلق أخرى ومضى وقت اعتدائها فحده والكس
فيل بأن هذا الطلاق لا يقع وعكسه وهو الصواب المستمع

كتاب
وتحريم الأم على الأرض في حوزة فاعلم بلباب نزاع
أولاً أن لم يكن للطفل مال ولا مال لهذا البعل
أو كان لا يوضع هذا الولد من أمه لا إفاغ هذا
لذا إذا لم يكن في الميراث يوضع منها باق في هذا الولد

كتاب الطلاق
صحة طلاق المرأة لا شك لأحر الطليقة أيضاً في ما أحاول
لذلك صحت جارية ابنته فلا يلحقه فهو لا شك بالحل
سوي بغير طهر أبائيه وأن لم يكن أولاً فهو عاكس

وان

وان يك هذا البعل على أولاد وأرسل قبل الحبث أخرى فها هو
إذا كان لعين الطلاق بيان وقد شرطوا في الكل ما حاصل
بقارمان العدة التي انقضت فعدت ما قد شرطه إلا ما لم

لو قال قد طلقت وأسست في الفلح في قول فليعرب
بكره لو طلقها بواحدة بآيته وأيه لعابده
والزوج لا يكون قد نزل وجود من شرط على الولد
أو لم يدخله والثاني طلقها بالبار بالخوان
في مرض فيه يقيناً وقضى ورأس العدة بأمر القاضي
حاشية أن لا يكون فيه فعلها في ذلك من نفسه
طالع عنده ببعض المهر بسقط كل مهر عند الصدر
لذلك دينها عليه فلا ذر ولدينه أيضاً بغير
وخالف فيما عدا السبي وفيه لا يكون حالها حاشية
اختلعت بالأكبر مصدة حوزة الصغرى
ظاهر لم يكربا في مجلس القاضي إذا قد أنبت

حتى يطلع أو يله قال له وصم ايضا صم واحتسب
 لو طاهر من روحه قال له اني انما هاهنا الانبار
 وحطاف النافذ والسباني
 حنا رفعة الوطن فخره لزوجته البعل فصح في صور
 امرأة الغيب واخصي لذلك المجهول يا محجب
 وهكذا المحور والشكازة وحسن اللفظ هو الاجاد
 لو طهرت منه الطهر يغفل عنها بما يحفز فاخذت باجل
 لا يا شهيد يا فني فلا يحل
 وسيد اراد نزوح الائمة من بعد وطئ فان منه فاعلة
 وفي الصحاح اوجبوا الشهادة من قبل عتده على من جاءها
 لو طهرت قبل الدخول فانتت بولي الحكم منه فذنب
 ويلها البعل ذا الشبهة لكونه في سنة فلعنته
 من ريس الطلاق فاني ذكره بذكره ايضا فاعقلا
 لو علق المائر بغل الجبل وبعده جامعة بلا مائل
 فلا يعرف وطئها الي ان رجسه لئلا قد نفلا

لوزر

لو مرض القاصي عليه المنفعة لها وقد سطر في ورقه
 وناشأ وطلق قالوا سطرته وراهم سطرته على اجمعته
 لذلك لو كانت بقينا هلك
 لو افقت عذرا وورق مرض عليه انقافا لها فقد رفض
 اعني الذي قد رثتم يا فني
 لو ابرأته من طعام العتده فهو لها تاجر من عتده
 واجدة الميزان قالوا لا يحب لمن لها حصانة كذا كتب
 كتاب العتاف
 لو باع نفس العتده بمن وقيل العتد لذلك فاعل
 يعقوب في الحال سخي يا فني عليه للمولى السبي شبتا
 كتاب الامان
 ونحن بالانسان بالمباشرة بنفسه في صور سطره
 لزال بالنزول ايضا فكتب موهل لاندون في الكتب
 اولها الذبح والطلاق والفرق والاباع والعتاف
 واللعن عذرا لئلا الاعان ووهبة لذلك اسمعان

والضرب العبد ودم الغنم خطا كذا الباء فاعلم
وهكذا استقرضه والاضرفه ومثله استبداه لا السبه
خلق ذابه قضا الحقي وقضه وقسموا المصروف
وكسوة وشركة وحمل خصونه وتم هذا النقل
وسبعة لاحقت بالتوكل فيها وما في النظر من تطويل
ضرب شرا وسبعه ايجازة وصلى قسمته استيجازة
لفظ العبد جازا للذلان دون الاناء يا اوجي الانفاق
ولفظه الملول للنوعين فاعلمه واذا انما يعبر من
لوازل الرسول بعد اخلافه باليه لا يلزم اليوم شرف
او كذا الخائف او اشارا بعينه اوبده جصاصا
قالوا فلاحته عليه قدوم وتم ما نظفنه بلا تعبد
هابين الحذور

ويجوز الحدب فطعن ويشترط من غير عين النحر
والسكن شرط في اليد فاعلم الخافد شجرت واقصم
وسئل في رمضان شرب مخد والتعبد بعده محجب

لومن من حد

لو زجت بالمأخني غلباء لم يحسد الخلد الذي قد وجب
خسر لذي حساها ساسم نذرية التوجه والحد اعلم
هذا القدر

وحذ القدر ليس بقام الا اذا اجعت المقدور حصال
فمنها عقله وكذا بلوغ واسلام ورايعها المقال
وعنه مكر او يكون حرا واصنامه قد شرط السؤال
ولا ترقى باولاد الحب به شرطوها ولقد اطا لواء
ولم يط فاسدا ابي يقنا بملك او يعقد فيه مال
ولم يكن بحله المقدور واصلا ولا ولد له وكذا ان قالوا
بان حياء المقدور وظل وقالوا قد تكلم بالحصال

فصل

لو قال في الخطاب استناب الاب والام لاحد عليه فالتب

فصل

شهادة السامع الذكوان تقبل في التعزير والحق
لو قال يا يئس او ابن الفجاءة وفيه تعزير وهم صريه

في التعزير

واجرة الحداد والرثى يجب على المصروع الحكم هكذا كتب
 لودج الساروق عن اقراره لا يجب القطع على اعتباره
 ضمن المال لربا السرفه ووجه يعرفه من حقه
 لا يظلم الساروق حتما انهم من بعد اقرار وقد زال النعمان
 واكتفى بعد القطع بالواقعة دون بقية الحدود فاستمع
 لوشهد عليه انه قد بشفقة كاملة بلا رقة
 ووجد الشارق ذاك او سكت لا قطع فالواقعة والمال تمت
 ولو اقروا ثم شخص منها مخرج بالرجوع عنه فانه ما
 يصفى فقالوا القطع بيه عنهما
 والسطح جزر للمناع يافتي والقطع فيه واجد يثناه
 مستأمن ذار الوشهاد عليه بالسرفه فاستمع وشهدا
 بضمن المال ولا قطع يجب والعكس فيه عند يعقوب
 فصل
 وخمسة شرطت في القطع للسرقة منها بلوغ وعقل للذكور
 لدا انصاب اخر ارج له ذكره من حرره ثم دعوى من نوقا
 ثم النهاية

ثم السادة اوافادوا ولعدس حلف فاحفظوا ما تقدموا اليه
 جد وطاع الطريق
 لدا جرح بالقطع من قبل لينة فحكمه جديقام جاعرف
 وان اظهره وقاعدنا اقرارهم فليسوا بقطع الطريق ولا
 ولكن لم يزدوا ما كان بطلانهم مما فعلوه بالنصارى كذا وصرو
 وان جرح بالقطع من يد قومه منهم مثل من قد كان ليس عليه
 كتاب
 يصح اسلام من الجمار بالفعل والقول مع الاظهار
 كما اذا صلى مع الغفر في بي سجدا واحدة فلا يخل
 سجدة عند سماع الجهر يصير مسلما به فبذره
 لدا ان احرام مع الطواف مذهبا في غايه الانصاف
 لدا ان لو ادى رجوة الاكل بنية الزكاة فيه فانقل
 كتاب اللقطة
 الافضل الاخذ بآرائه فقل لبيته الى الخبر يا رجل
 كتاب اللقطة

وعدم الأخذ لها فاضل ما لم يكن عبداً لما قد فعلوا.
وجوابنا ليس فيه ذلك. له مع من هو ومنه كسرة
حاشيا الألف

سأيله سبب فنتان بعد ما بدور علم حكمه هكذا ذكر
فأخذوا أفيان كان واخذ ودفع وجعل صاحبه أذله
ونابض هذا النعم وجب سبيله في شرح الفقيه الذي سطر
كتاب المفقود

وحي عن أمينة المصلحة له وقد قدرنا بأصاحبي لوفاته
وفاء لأقران له وهو ظاهر الزاوية أو هو الصحيح لموته
حاشيا الترتيب

لوقال ما استرشد في يوم الأحد من هذا البيع في هذا البلد
يكون مبسطة على المستور يجوز مع ما فيه من خفاء
البيع من هذا ومن هذا الأله يجوز هذا العقد لا محالة
وتسقط الشركة بالموت كما يبطل بوجوب الشا بينهما
زيد وعمر له ما دار وصل قد عان عمرو وأراد أن يحل

الزكري

ان يسكن الذار بقدر حصنه كان له السكن بهذا في غيره
لوامر الانسان غيرة بان يسري ما عتبه فليعلن
بينها وقيل المأمور سطر أمرو والتزكا
ولو غدا المأمور واستري لم يسرك فيه فقد فالواظم
ولكن سري بينهما كما التزم

كتاب الوقف

لكن وافعل وأولاد كذا عفت من وجب كذا ذره حصروا
فلا دخول لأولاد البنات فعلن فيما ذرت وقد تم الذي ذكره

فصل

وتقبل الشهادة التي على انسا وقف فاتهم واعفوا
من غير دعوى هكذا فذكر له اذ اعلى عن الآس الوشهاد
ومثله فالوا على الحلال في رمضان في شحاب
ومثله بأصاح اثبات النفس لذا الطلاق نكاحا بالزينة

فصل

نبي وأولاد أقارب أخوة وأباً قد شارك الذكر الأنثى

فصل

اجارة الوقف عرض عبنا يجوز عنده كأدبنا
خالفة يعقوب والشبنا وصحا بالمنع في البيان
لواجر الموقوف من ابنه او ابنه ائديك من نبيه
يجوز في قول يعقوب وقد قال الامام يجوز بما عقد
وجعل الناظر الاقاله من قبل بعض الاجرة والحواله
وجوز واستدانة الناظر كحيد بوزد البناء فاعرب
بشرط ان يأمره القاضي بما يحتاج من دين له فليعلم
اجرموقا على معين وشرط ترب فاستبر
ومات من اجز الاني بطل الموقوف اذا قد انبتا
ولو بقي لوليا البنتان يدخل في الوقف بقينا فاعلم
لحكمته ظهر في الشغل دون غلال قد مضى الاول
الا اذا كان غلال باحي فاية موجودة وقت الغضا
فانها تدخل فيما قد مضى
لو قال لا يجوز او في سنة والناس يكرهون ما قد عثيه

فلن

فلن الناظر ان خالفة وجاز للقاضي ان يغيره
قال ابنه وان اجرموقا خيرا او في قوة في الاسحاب
في كل شهر بكذا فقد عذرت موقفة بدا حاله وقت
لو قال واحد من الغرابه انا فقه لا تزي الاجابه
بدون ان يثبت فقه على فاحس بولي يا اخي فانك لا
لوسافر الفقيه مدة العزم لا يسحق منهم الذي استند
والبيان طالب لذل عثيه بوخذ ان ضمت بقيل مدته
وهي اذا ردت على ربع السنة من طالع العلم يعاقب وسنة
موذن المسجد والامام لذل قيم به يقام
يدخل في الوقف على المصالح وهو مقرر بوجه واضح
لو وقف لابي على اولاده ونشله ثم على احفاده
وقال في الكسرة الذي ذكره من صار شيئا منهم سقط
من نسله فهو صحيح بقيل افرد الحضان وهو مشغل
لا يجب العقب في الوقف من كان شيئا لاذ قد تولا
من حمله الجبران او بنه استند والحكم فيها كذا فليعلم

زندق عليه منزل ندو فقا ليس له سحاه حقا فاعرنا
وواحد من سخي الوقت خصم عن الباقي وهو كفي

كتاب البيع

صبر عقيد البيع بالماضي فقل شرط من اشترى عن ذال الحل
لذال ان كان في الاستقبال يجوز ايضا ان يوري في الحال
او كان بالماضي مع المستقبل يبيعه يجوز ايضا فان قل
ولو احوال المشتري باليمن لا سقط الجبس الا ما سبقين
وسرقة العبد فليس شرط فيها نصاب السرقات المشترطة
اعني في الرد بالعيب فقط

ويبطل الجار عقد الهبة وعقده اجارة قد ثبته
لوسخ البيع بدون الربوه يصح نحوه بعد من ربه
لوبيع بسانا له وقد بشرط اجرة معلومة وقتا محظوظا
وقصر المتاع ما اشترى له مساحه ثم استعمل فان قل
سبتر شرط اقل من ما شرط البائع حقا فاسبر
فقي قياس زهد النعمان ليس له الرجوع بالنقصان

ايضا

ايضا ولا رد وبالنقصان يرجع في قول النفي الشبان
في المال الحو احكام عذته معدودة معرفة وقد كتبت
بيع رهن ولذا الاجارة وهبة فريض كذا الاعمان
تصدق مهر وتمت فالتب وضمها في نظمتنا واحسب
ولو اقال البيع قبل قبضه فالوطي للبائع بعد قبضه
مذاقباس والامام قاله وهو غريب قد نال فانقبه
لو قال في المقبوض لشران مما خلا من فاسع واستبر
وهذا المقبوض فالواقفين

لوبيع ارضا وره قالوا انصب فذال للبائع حقا فلو طبع
واجرة الثاوير قالوا يجب على الذي اشترى المتاع فالتبواه
وهو الصحيح وعليه المذهب كتاب الكالة
لو ان كفوله او من كفله او ان كفوله فقد بطل
لوهذا العبد ياذن السيد لما عليه جاز فاحفظ واجتنبه
والذي ان اذاه بعد الضيق لا يرجع العبد لهذا الحق
باذن به المذهب قد تحملا ومن به الشوذ قد تحملا

ما وجه قول من جرد انتماء وقد بدا في نسخة من نسخة
يقول قد رايت شيئا عجبا وما اذكر هذا يكون مذهبها
وهو هذا انه لا يجمع بينه وبين لا يرجع من قد فلا
وهي بائنة بائنة لا تلتزم فابعد بحله وقت الغيرة
ولا تلتزم ما قلته من طرأه فاخرج الفارق من السعوا
لو ادق السيد في حاله تستغرق القيمة لا محالة
وفعل العبد لا يتم فعله بآدنه اخرى وامر استل
الحجرات في ابو سهل نقل

لكن اذا اعنى قالوا لزمه ما دخل العبد اخيرا فاعلمه
لا يملك الواو اذا بائنه لعبدانية لادق ائمتنا
في عقده مع غيره الحالاه وهكذا الامتاز والحواله
لو ادق حقيقه بالنفس تسليمه كقول له بالامر
لتايب الطالب وهو يتذكر حله القاضي على عدم اذروا
كتاب الحواله

لا يملك الواو ان يحال لا بد من طفل قد افاد ما لا

قل

قال المحلل ما عوى الله ولا رجع للمحال فافهم وانقله
وكذا المحال والغيب قد مات بقوله صحيح بعينه
وحقق المحال في الحواله لا عين شرط وهي بالحاله
كتاب ادب القاضي

لورق القاضي المولى الموصى فالأفضل الاخذة فاذكروا
ويستحق الرزق في الرطاله على الامع وهي العالاه
وجاز لو ولي الامام الاطرشاء ويترك القاضي باخذ الرشاء
ولو قضى لام عزسه فضلا يجوز ان كانت بعين فانقلا
لذلك الحكم لزوم والبداهه انقلا فاضي جان من ابداه
لا يضرب المحبوس في الدين ولا يجوز ايضا فانه من اعقلا
تقيده لئلا يحوز فانقله

لو فرض محبوس من السجن حله اذن من القاضي له وقد حله
ضرب بالسياط والعيد فلا يوضع فيه هكذا وقد نقله
لو طلل المهرين بالطلاق فذلك المضمع عن الوفاق
فلو قضى عليه لا ينفذ في قضيه عليه حتما فافهم

ويحسن السيد الكاتب في غير جبر من ناحية والنتج
 لا يجبر الوالد في ذل الولد ولا كاتب في الام واحد
 خاسرها عاقلة فليعند
 ويحسن الوالد في جبر على صغيره كذا الرضي فانقل
 القول بالاعسار قالوا بغير ممن عليه ان يان فانقلوا
 في بدل الخلع لزال النفقة لها والخال بغير نفقة
 ضمان اعان وارزق عرقه والصلح عن ضمان الملق
 بوجمل المهر وزد حابه ونحوها وفقت للاصابة
 وبمهل المذنب ان كان طلب من خصه المهر بها قد وجبت
 من عمران بحسنة من قبل ان يعصى المهر له من الرزق
 لقول قد رجعت عن حلي فلا يجوز والقضاء جبر فاعقل
 واجرة السجان للمحرر ثقب على الذي الحق عليه قد كتبت
 لو ورث المالك ديناً قد كتبت عليه والمذنب في الحديث جئت
 ليس على المالك ان يطلقه حتى يموت ويرد حقه
 اقترع غائب قبل الخصم يقضي عليه بسؤال الخصم

ولو غدا

ولو غدا الشون بالمشهود واخصم في العيبة لا اليهود
 يقضي عليه عند يعقوب ولا يقضي لدا الثمان عن الفضل
 ولو مضى حسن الرجل واخصم قد غاب قبيل الاجل
 اخرج عنه بحسن النفس الحاكم الذي يقضي بالخير
 وليس الحاكم ان يحلف شخصاً من الخصم حتماً فاقربها
 بلعه ناله لكن معروفه عندها وهي لم يملكها الوفاء
 لو قال في الدع لرفع يمينه غايه لم يقصر ما عيشه
 ويحكم القاضي عليه يا بني من غير تاخير لدا قد ابتنا
 واجرة الرسول للعدو على الذي كمال لنفسه كسبت
 ولو قضى فخر عداً مقبلاً على حدي قوله تعهداً
 لا ينفذ القضا فاشكك رشداً
 لو شهد واملك ارض لرجل من غير ذكر الشهود في الاصل
 يدخل شهادته باقده شهدوا وورد هذا الراعي فاعتمدوا
 كتاب الشهادات
 اربعة لا شرط العدالة في حقهم حتماً بل بحال

شاهد رذيلته والعدوي من شاهد الغيبة عند الشك
وشاهد عدل في العلانية وغيره في السرايا التركية
وقوله عدك له شهادته فذلك تعديل ولا زيادة

فصل

إذا اختلفا في الوقت أو في مكان أو في دليلين خارجين
ومعهم وبين الوصية والشرا ومنهم قذوب والوهاب والملاح
حواله ابراهيم لانحاح الفصل ولا الفصل فيهما فاستثنى

فصل

لأن هذا علمه انه حكمه وهو لا يذكر ذلك ثم لم
يسكر لا يقبل والثاني رأي قبول ما قد شهد ابله
شهادة الابن بحاكم الاله قولان فيها يا ابي فاذن
واجرة اليهود بالنقد بمبلغ المكتوب عن عسبر
عن كل الف درهم قدوة منوها في الالف عن شواصمها
الى الوف عشرة وضربها حشون درهم فكن حشون
وفي الذي زاد علمه ونقل عن كل الف درهم فلا ينزل

وانحر

وان كان اقل من الف فقل بنسبة الالف فنه لا محل
فعلت هذا من دار الغيبة والله ادعوه لتبيل المنية
لا تمنع العداوة الدينية وزد على ذلك ذنبا وبه
احسانا ان كلام الواجب فيما سألني فاسمعوا ما يدرك
يقبل في سعة احكام كما قد سطر في بينهم فليعلم
في الحق والتعديل والرسالة والشرط في اكله العدالة
تقدير ارضي به للنفذ اطهر عيب يا ابي فاعرف
ترجمه الكلام ثم في السلم هل هو جيد وهذا سلم
ام ضده اقله فاعيدوا و قد يقضي كلاما و سطوا
الاصل فلخرية في الناس خلا الذي ياتي به البكر
شهادة لذلك عقل حده ثم صار هكذا وعدوا
لوانكر الطلاق والابن شهد بذلك فالفصل فيه قد عرفت
فلا يصح يا ابي اذا ادعيت وفي صحبة مني ما يحدث
وفي عناقيد بالفسلفة وثبت المال عليه حكم
لا ياتم العدل اذا كان استع من الادعاء فامر وقد قطع

بما يخالف اعتقاد المشاهير وهذه من جملة القوابل
لوعلم الشاهد ان الحاكم لا يقبل الاداسه فاعلم
جازه امتناعه عن الاداء لمن حجه بقينا شريدا
لو اشهدت صحبة محدثه على شهادة لها سطره
بحجور ما قد شهدوا له ولا يصح ما حضر
خلاف ما قد قيل لا يظلم وفي الامير ثم في الاعيان
لو شهد ابا ن زيد او كى للفقير من نصا
والشاهدان من غير قبيل فاعتمدوا الجواب فيه وانقلوا
من اخر الزكاة والحج بلا عذر فلا تقبل فيما نقل
شهادة له وقالوا يستحق عدالة له بقينا ثبتت
شهادة الاخر لا يستقبل بما اشار هكذا وقد نقلوا
لو شهدوا على الرضاع بضعه قالوا ولا يقبل هذا فاسمعه
لو انما قالوا قال قد كتب عليه خطه بانه وجب
بلا شهود ثم مات فشهد بان هذا خطه الذي عنده
تقبل والحكم غير يفتقر ويحكم القاضي به ان يشاء

الوجه

كتاب الوصاية

بيع ابراه وتوكل نقل وصية الدين لدا وقف الرجل
بلا قبول هكذا الاقرار وكل ما اذ قاله الاحب
والرد في هذا صحيح فالنكاح لا يفسد في لدا في الكتب
اعطاء الف الف الف الف فقال قد اعطيت رب الدين
وكذب الطال هذا ومحمد لا يسقط الدين ببلاده
ولا على الرجل عزم لاجد
لو قال اعن او بيع عبدي غدا يجوز من بعد عدا ان عقدا
او قال بع غدا فباع البور قبل فيه روايتان فاحفظ يا اوله
او قال بع بالنقد او من عمرو فباع من زيد يجوز فاذا
لناك يا كذا جيل او من زيد
لو وجد الرجل عينا قبل ان يقبضه الاكثر منه فاعلم
ببرده من عاين الاصل لا يبعد فيه لدا في الاصل
والعزله والالة معلقة بمنعه يعقب بها حقه
كتاب الدعوى

لوط بن ميم بالطلاق . او البين فيه بالعتاف .
 فالله سبحانه لا يخلف . وانما حرون فيه اخلفوا .
 وسطوا بالخلف فيما شرطوا من الذي ادعى عليه فاذكروا .
 عند الامام الاعظم النعمان . والعالم العلوي الشيباني .
 بحاصل الذي ادعى به فقل . لا سبيل لـ **قال** فاحفظ يا ذاك
 بشرط ان يكون ذاك السبب يغفل فعلمك اذا قد كتبوا .
 الا اذا افصح بالاصراء . بالمدعي كشفه اجواد .
 وان يكن ذاك الذي هو السبب لا يقبل الدفع فقد رال المذهب .
 بالمسلم العبد اذا ادعى على مولاه فانهم واعفوا
 تخلفه عليه بالاجماع . ومن دافعهم بلا بدع .
 لو قال لا واخ سوي ما قد ذكره فلو اني يخبره لا يغتصب .
 وفي رواية ينج ان ظهر .
 لو ادعى ذاك وانست ما في في هذا القاسم الذي قد انساه
 في كنهه من صحيح . اوجب لهم والا ورضي برافدهم
 اختلاف الاشياخ في قول الاباء اعرف ما جرت به قالته

وذكر

وذا ان قدر رجلا من المسلمين . مثلاً في فرض بيت البعل
 فقال لجل النفل لا تصدق . ما له يكن اشهد وهو يظن
 عندنا كذا لانه اعلاه . وانما ما قد قاله واخساره .
 على السعدى اجاز قوله . من غير قيد فيه فاحفظ اخله
 وقال فاعني جان مولانا راى ان كان من استرانا بلا سواه
 في عدم القبول منه ما ذكره . وتم نافية الحلال فطره .

فصل

مستأجر مودع قالوا ومروى . وعاصب مستعير هكذا شرطوا
 فليس يسمع دعوى المودع فقل . على الذين ذكروا هم لئلا ذكروا

فصل

لو جعل المهر للمهرجدا . وفيه الخذله ودعوا
 والفقر للبيع لا يمنع . مخالف الخصم فاسمع واستبين .
 بخلاف الاخرين بالاشارة . لهجه . فالواعز العباد .
 اقربا بالوجيل والمال محبة . كان له بخلفه بلا سرده .
 ولو اقام بالحيثية منه . بما ادعى من قوله وعيته .

لاسمع الشهادة المقامه • وقد خلاصنا طلبه •
 بحلف المطلوب بالردعي بان • يعقم ضامنه • اعلم •
 ان قال خصمه شهدي في الوطن •
 وفصلوا باصاح في الجلوله • بالمدعي به فخذ بفضل •
 ان كان عدلا لا وفي العقار • لم يشترطوا ذلك باعتبار •
 وضابط التحليف في الخصم • وهو لنا قاعده معلومه •
 صورته ما لو اقر يافتي • بلمنه وهكذا قد اثبتنا •
 فعدا حاد له كحرف • قال به الاصحاب فيما القضا •
 فاستثبتت ثلاثه من القوه منها • وباني لكم فلتدك •
 منها الوجه بالشر • لو وجد غيبا ما ابلغ الوجه وعقد •
 وطلب بالبيع ان يحلفه • على الرعي من لاد استعمله •
 لكن على العمل فلا يحلف • ولو اقر برئت فلتعرف •
 او اشترى لنفسه ثم ادعى • رضاه لا يميز فيه فاسمع •
 فالبه المديون لو كان ذكره براه من له اوداسه •
 ومن اقر ثم قال اتى • لا يثبت به وهو لا يلمرني •

وجهه

فوجهه حلي من له اقر • بصدقه في قوله الذي ظهر •
 من قبل الزمان والقصور • عليه وهو قاطع للسكوي •
 ولو لم يكن لنا بسوق البصر • يمنع من ملكه فكيف •
 لو ادعى ارضا ترانا يافتي • وخصمه يقول ملكي ثمتا •
 فيها بيع من وصي عدك • بمن لها بقدر المشل •
 والمدعي بغيرها اريدا • من قيمه كانت لها عقد •
 وثبتا ببياعها وقالوا الاولى • قبول من رادت فذلك اولى •
 وقال بعضهم قبول الاولى • اولى قدم نظام المسله •
 الخصم شرط لقيام البينه • في صورته باني لكم مبينه •
 وبها اذا كان الذي ادعى يقول • يفصله فخذ فلا يحل •
 • من يدعيه لوال قد تفل •
 انما اذا كان له حتى على • من ليس يدري ابرجل ناعفلا •
 وكان للغايب مال في يد • لم يشترطوا حصوره في مسكونه •
 فيسمع القاضي كلام البينه • من غير ان يحضر خصمه عينه •
 ايضا ولا يصح عنه القاضي • حضا عن الغايب للقاضي •

شاركه القانون فيما قدرته به ليجل الميت الذي غيره
بقدر من ارباعه منه ولا يلزمه التصديق منه كماله
بالمال الموافق لا يصدق في ذلهم كما قد حققوا
افترأ الذين الذي له على زيد ويعرج داوود
والقبض الاول منه بعد

والسومة لا يكون اقوال من سألوه بالملك فيه فاعلم
كتاب الضلع

وصحبه مع الاجرة المستركة على الذي ليس لصنعه ملك
عند الانهاء لا يجوز وضعها قد خالفوا في الجواز فانها
لوصاع الانعام رب الظلمة على ذراهم ليجي بغيره
يجوز ان كان الحناخ فاعلم على صواب للطريق الاعظم
صالح جارة على ترك السعفة ليس يجوز والجواز في الخوف
صالحه على اعلى انصهار وتعدده صرح بالافترار
لا يطل العلم بهذا الظار

لوا دعي على صغير عنه ذاقا وليس للمعسر يتيه

لم يحرم الضلع بمال الطفل والحكم في البعض حكم الخلق
موصى له بخدمة لوصالحها عنها بالجار ذاو صحى
لوصالح الباع عن غبطة يجوز ان اشك ذلك او اقره
بالمال والموكل الذي اسند

يشروط ان يكون من جنس الفرس ما وقع الضلع عليه فاعلم
صالحه على ما يبر حصلا بعينه ذاك والجار
يطل على وار كان يضر عن السليم من غيره العوض
ببردة لفقد ما كان عوض

لوصالحه عن غيرها ثم ظهره دون على موزة بما اقره
يوجد ما كان عن سهمها مقدار ما يحضر من قيمتها
كتاب المضاربة

مات وما يوجد مال الشركة في ماله الموروث عنه يرد له
يصير ذبا مالها فاشترع عليه والحكم لذاني المودع
وصاحب المال من المضارب لو اشترى عرضا ببيع فلا يرب
اعطاء الفاضل للعامل ووضعه فرض عليه فاعلم

مما

واستطاع النرج لرب الصفح لنفسه فتح بهذا الوصف
 لو اخذ الوصي مال الطفل لنفسه على القراض العادل
 يجوز وهو نائب العقل ^{بما لا يضر بالقرابة}
كتاب المودعة ^{لم يرد ولا}

لو عهد المودعة المستودع ثم ادعى المودع فقالوا اسمع
 ان اثبت الرذلة باليمين اثبت فاقى خان ذابوبينه
 لو ترك المودع نشر القوف والصوف كان عنه في الصنف
 لا يبيح الضمان ان كان قصدا منه وفي القارة تفصيل ورد
 او اعلم المودع بالثقة فلا ضمان ان كان الفساد حصلا
 او لا وله نسبة قالوا ضمن انتم به الضمان فاسمع واستن
 لا يؤمر المودع بالصدق الى من قال ان رثا وقد وكل
 بالقبض ^{لم} الامين صدقته ووقعها بعينه من حذقه
 لو قال قدامي راذا فقام اليه ما تركت عندي مودعا
 وانكر المودع ما وقد كره بحلف بالله بذا اما اسدا
 ويضمن الامين ذابوبينه

لو قال

لو قال ضاع ثوب بل رد ذوق وجزم فلا يصح والضمان بالغنى
 ومودع خاف من اللطمان خوفا على عضو من الجنان
 ودفع المال اليه حصلا لا يضمن للان ما وجد حصلا
 لو طاب الوارث للمبتاع فقال قد رد بلا امين
 فان الى المودعة يمينته تشهد بالافترار فيما عتبه
 من مودع الطال قالوا ان قيل ويسقط الضمان بما نقلوا
 لو قال ضاعت خدي فاس منك ودل الى سالم الموقبل
 يعقل قوله مع البهيم لانه جاء من الامين
 ومودع لو قال انك المودع فمجهلا وقد يعنى فاستعوا
 وقالت الوراث كانت عليه وهلك بهذا الكوفة فاعلمه
 ففي النجاشي قوله المحدث لا قول من راع الفقه لمحققوا
كتاب الحارية

ولو سوة العبد على المعسر لا اطعانه فانه قد جعلا
 على الذي العبد له فاعقله
 لو استعار باقني كتابا ثم رآني ضلعه صوابا

كان له اصلاحه ان كان بكره ربه لذا قد نفعه

كتاب الحياه

ولا رجوع للذي فيه ما دنا له على علم كتاب
وهذه المبادئ الاخر يجوز والقاضي لهذا بقضي
لو وهنت من لها من بعد صرح ولا يفسد ما يستعمل
والذين بين اثنين هذا قدوس نصيبه من عليه قد وحب
صحيح وان شئت التريك او غيب

لو وهنت الانسان شيئا في الرمن اجل واد قبل ما قبض
يتطل والحكم لثاني الصدقه ووجه يعرفه من حقيقه
ابراه من كل حق وهو لا يعلم ماله عليه فاعف
يبرأ من صاحب القضا وفي الدنيا الاخيره ما ارضى
لو افسط الواهب من الرذ لا يسطح الحق له في العود

كانت الحارارات

اضافنا تصحيح وزاد فيه ابو سهل لزوما في الاصح
فصل

لويل

لويل ما اجر فالمستاجر بملك نفسه وهذا الظاهر
عند الامام والفقيه الشيباني وهو فقول سابق للثاني
اجر ذاره وفيها امتعه اوله صرح ذلك منه فاسمعه
اجارة البنايا الخ الى قد جانا في روايات
ولا يجوز عقده بلا مسرا اجارة على الامام في القدر
اجر سانه لا رضاء الولد او محروم لا يجوز ما عقد
لو جرب البعض من الدار مطلق بقدره من اجرها الذي شرط
لو طلب التسع بوايه الصرة طلع القاضي على عزم التسعة
ويا كيتا رها اذا امر واحتلنا في قدر رايه عند
فقول رب الارض ذالعت

ورده على الاجير المستترك ولا نقول بالاضمان
اجر كل واحد من انسان مفي حوزة روايات
والبار والكل هما شيان

ويطلب شرط الاجير المستترك فان اخل له او ملك
ولو اعاد الدان من احده واجره فانه غير مشاهرة

يَسْقُطُ قَدْ رَزَزَ الْأَعَارَ مِنْ أَعْرَاسِهَا وَالْفَسَحَ لِنُجْحَانِهِ
أَجْرًا مَابِدُورٍ أَمْرُ الْمَثَلِ وَهُوَ رَضِ جَانِدًا فِي الْخَطِّ
وَعَجْزُهُ لَمْ يَمُخْ مِنْ زُرَاعَةٍ يَفْقَهُ عَدْرَ قَوْمٍ ^{يُؤْتِي}
لَوْ مَاتَ مِنْ أَجْرِ مَبْدُورٍ أَمْرُ عَقَارِهِ الَّذِي كَانَ قَوْمٌ
وَمَاتَ مَبْدُورًا مَبْدُورًا مَبْدُورًا أَمْرُ كَالرَّحْمَنِ إِذَا كَانَ الْهَنْ
وَالْكُفْرُ لَوْ تَرَكَ الْحَجَّارَ وَذَلِكَ عَدْوٌ يَفْضَحُ الْأَجَارَ
فَأَبْنَى الْكَاتِبَ

حَسْرَتُ خَالِ بِلَاحِ الْكَاتِبِ شَرَاءُ وَتَعَاهُ كَذَلِكَ أَضَارِبُ
وَشَرِكُهُ ثُمَّ لَمْ يَسْفَرْهُ هَابَةُ هَذَا رَبُّ الْأَجْرَةِ
لَوْ أَسْتَرَى كَاتِبٌ مَلُوحَةً لَا يَسْفِدُ النِّكَاحَ فَاتَمَّ حُجَّتُهُ
لَوْ مَاتَ مِنْ غَيْرِ وَقَامَ عَقْدُهُ وَتَرَكَ لِلْمَيْتَةِ أَمْرَ لَيْسَ
شَيْءٌ مَالُهُ بَلَى الْأَنْعَادَ حَيًّا وَإِنْ كَانَ فَتَشَى أَيْدِيَهُ
لَا رَمَةَ فِي حَبْلِ الْمَوْلَى لَا نَدَمَ لِلْعَبْدِ بَقِيَّةً فَأَنْقَلَبَ
فَأَبْنَى الْوَلَاءَ

وَعَقْدُهُ مَلُوكُهُ عَنِ الْإِبْ بِحُجُوزِ الْوَلَاءِ لِلْمَوْلَى الْإِبْ

وَمَعْنَى

وَمَعْنَى رُوحَهُ يَغْتَفِقُهُ مَعْنَى بِحُجُوزِ مَا قَدْ أَطْلَقَهُ
عَمَّ وَلَا وَلَدَ وَلَدِيهَا مَلُوكُهُ يَكُونُ مِنْ سُلُوكِيهِ مَا عَمَّ

فَأَبْنَى الْكَاتِبَ

لَوْ أَكَرَهُ الْإِنْسَانُ بِالْحَسْرِ عَلَى بَيْعِ قَامَاعٍ بِهَذَا بَطْلًا
لِذَلِكَ وَقَفَ وَتَشَرَّاهُ هَبَتْ لِحَاوَةً نَصَفَ قَدْرَتِهِ
وَصَرَبَ سَوِيًّا وَاحِدًا كَبِيْرًا وَاحْكُمُ وَالشَّرِيْلُ وَالْعَبْدُ
يَدْبُونَهُ هَذِهِ الْمَرَاتِقَةُ لَهُ عَلَى بَرَأِيَةٍ فَتَابَعَهُ
يَكُونُ الرَّاغِبُ لَا يَتَابَعُهُ

عَلَى الرِّثَا الرَّحْمَةُ بِالْفَتْلِ لَمْ يَجْرَ الرِّثَا بِهَذَا الْفَعْلِ
وَأَنْ أَلِ الْمَكْرَهُ حَتَّى تَكُنْ بَوَاقِي ذَلِكَ مَا قَدْ حَصَلَ
وَفِي اسْتِئْذَانٍ لِيَشْرِبَ فِي هَذِهِ بَانِمْ عَقَامًا ذِي
فَأَبْنَى الْحَجَرَ

لَوْ كَانَتْ بَعْدَ الْعَبْدِ وَتَشَارُجُهُ وَالْمَشْرِي قَالِيَهُ بِالْكُفْرِ
فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَعْنَى الْحَجَرِ وَفِي أَوَامِرِ الْيَهُودِ بِالْعَكْسِ أَعْرَفَ
لَوْ حَجَرَ الْقَائِي عَلَيْهِ لَيْسَتْ لَهُ حُكْمُهُ حُكْمُ الصَّغِيرَةِ مَعْنَى

وأسْتَشْفَعَ مِنْهُ ابْنُ عَشِيرَةٍ • بَدْعَةٍ فِي فَمِهَا مِسْطَرَةٌ •
 ثَرَوْجَةُ الزُّكُوفِ وَالظَّلَاقِ • وَاجِ وَالْقِرَانِ وَالْعَقَاقِ •
 عَمْرَةَ اسْتَبَدَّ دَعَا وَلَا يَبَهُ • لِأَبَاتٍ تَذَرَالَتْ كَذَا وَصَايَهُ •
 غَايَرَهَا أَفْرَارُهُ بِمَا عَدَا • فِيهِ عَقُوبَةُ كَقِيلٍ وَجَدَا •
 نَكِيرُهُ بِالْمَلَالِ دَاكُومٍ • قَاعِيَهُ وَاجْرُوكَ فِي الْأَحْوَالِ •
 مَدْبِيرُهُ ابْنُ صَاوَةٍ بِالْقَرَبِ • بِصَحْحٍ خَفَا بِالْحَيِّ فَالْكَتَبِ •
 وَمَنْعُوا الدَّفْعَ بِحِجِّ الْفَقْلِ • مِنْ عَالِهِ زَادَ وَأَجْرَ الرِّجْلِ •
 لَوْ قَالَ أَفُورَتُهُ لَهْ فِي الْحَمْدِ • وَحَصْنُهُ قَابِلَةٌ بِالْشُّكْرِ •
 فَالْقَوْلُ الْمَقْرَأُ لِلْحَصِيدِ • هَذَا لَمْ يَسْلُغْ أَوَانُ الْحَمْلِ •
 الرِّشْدَانُ بِصُورَةِ الْخِلَالِ • أَمْوَالُهُ بِأَحْسَنِ الْأَفْعَالِ •
 دُونَ عَشَارَةِ الرَّبْرِ وَالطَّلَاجِ • مَدْبُورِي فِي غَايَةِ الْأَبْصَاحِ •
 وَلَوْ بَيَّ هِيَ الْهَائِكُ عَنْ دَفْعِ الْفَرْجِ • لِلْمَسْفِيَةِ صَحْبًا أَوَّلِي الْعَيْنِ •
 وَفَضْلُ الْمَسَاحِ أَنْ لَفَاءً • قَالَ لَهُ الْقَاسِي الَّذِي يَدْرُجُهَا •
 أَبَاتُ شَعْرِ الْفَرْجِ أَوْضَعُ الزُّكُوفَ لِسِرِّ عَالَةِ الْبُلُغِ لَكَ ذِكْرُ •
 وَلَا عِلْمَهُ لَا تَنْتَ لَعَنَتُهُ

اُقْلَاسُ

اذِلْ مِنَ الْغَلَامِ بِقِلْ • فِيهِ مَقَالُهُ بَلَّغَتْ فَأَنْقَلُوا •
 عَشْرَ شَتْرِ بَعْدَ هَامَلَةٍ • وَفِي الْأَنَاتِ سَبْعَةٌ وَأَتْنَانُ •

كَامِلُ الْمَادُونِ

يَنْقَبِيهِ بِالْمَوْفَاتِ وَالْبَيْعَةِ • لَبْسٌ بِصَحْحٍ فَخَفِظْ فَرْعَهُ •
 وَتَمَلِّكِ الْمَادُونِ فِي الْجَمَادِ • بَيْعًا وَرَهْنًا وَلَكِنَّا الْأَحْكَامُ •
 سِرًّا وَتَوْجِيهًا وَرُوحَ الْأَكْبَا • وَسِرِّكَ إِيَّاهُ فَلْيَعْلَمَا •
 وَدَعْوَةُ أَفَالَةَ مُحَاصِرَةٍ • سِرِّ خِيَارِ رِاسِ عِيْدِهِ أَغْلَمَا •
 وَشُعْبَةُ وَالْأَدْنِ فِي الْخَبَاكِ • طَعْبِيهِ وَمَحْضُ الْفِرَاقِ •
 وَتَبَقُّعُ الْحَاثِي وَالْمَضَارِبَةِ • قَاعِصٌ لَهَا بِمَا حَيَّ وَالْكَتَبِ •
 لَوَادِنُ الْحَاثِمَةِ لِلصَّغِيرِ • فِي الْأَجَارِ صَحْحٌ كَالْكَتَبِ •
 وَلَوْ أَوْجَدَ الْكَابُوتُ الصَّغِيرَ •

وَيَاطِلُ أَفْرَارُهُ لِكَسْبِيهِ • بِالذَّبْرِ لَا بِالْعَيْنِ فَخَفِظْ وَاجِدَهُ •
 وَسِرِّطُوا بِمَا صَاحِبِي فِي الْعَيْنِ • خَلَوْهَا يَا عَمْرُو عَنِ الرِّبْرِ •
 لَوْبَاجٍ مَحْجُورٍ بِالْبَيْتِ • بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَابِتٌ وَدَحْصَلَا •
 ثُمَّ أَجَارَ الْعَقْدَ هَذَا السَّبْدَ • بَعْدَ عَدَدَةٍ كَذَا وَدَسْرَدُوا •

ليراد في شئنا على صبي . وانكر الصبي يا احسن
خلق والقوي على ذنابه . شك واقضي فان هذا نقلا
لواوحد الحور والمناذون شيا فان ذلك جاء بوضوح
وليس للسيد ان ياخذنا . او دعمادونه فليعلم .

كتاب العصب

قال لعبد العبد بارق الشجرة . وهما حتى اضم النهر .
فصعد العبد عليها فوقع . بضعة امره . فما صنع
لوانطق الواحد من اثنين . لفرقة اليايا والحقيين .
بعض الامم والحق كها . وقولته شيا فليعلم
وليس لئلا اجرة ولا . يملك لطيف فانك لا
لوسبي الحرة عبد العبد . بلزبه نصانه يا احسن .
لوعبد السلام خمر مثله . وحل الحمر القوي بفعله .
فاحل للعصوب منه للز . خلا بفعله فليعلم
وبعض التمام ما قد اخبراه . به ملون اجور ثم الاسرا .
وبعض الدال لو كان ظه . انصر من قيمه نين البشر .

حرف

حرف نونا ورفاعوبية . وردة بعض ما عيبه .
طريقه تقويمه ويايه عيب لدامع عيبه فانك
كتاب الشفة

اذا قال لم يطلب لها عذ عليه . وقال شنيع الدار فليعلم
يقول شنيع الدار قد ياتي . على ضم الزائد القول كلفه
فلو استدل القول الشنيع فانه . يقدم قول الشنيع هكذا
فصل

وليس للوحي فالواشعة . فيما استرى لطفه من بقعة
اعني له الحال فاحفظ فرقه .

اتباع بيتا من بيت الدار . تثبت فيه شفعة للحارة
وصاحب الشغل وعلو العلو . في شفعة الاسط لاني السفار
ها سوا فيه في التحقيق . ان كان لا ابواب للطريق
لقد بالبيع له من بشر . والكسرى قابله بالخير
فشعة الشنيع فيه قد آدبه .

موضعا عن نهرها بالدار . فليكن شنيع الاخذ باجواره .

وليس للوقت ولا للزمن عليه شفعة وهذا قد عرفت
 وليس للشيخ بعض القسم في حد أو قد ابيعت ثمته
 لو اشترى ما بيع في جواره فللشيخ نصفه بـ
 وليس في البتة شفعة ولا يؤخذ شفعة بذلك فان قيل
 انقضا على خيار البائع بشرطه في غفيرة التبايع
 وانكر الشيخ شرطه فلا يقبل قوله لئلا يدعى
 ولو اقر بالشرايين عمرو وذلك في الغيبة لا في المضد
 فللشيخ اخذها في غيبته من غير حاجة لاجل حصرته
 لكن اذا جاءه وليس محمد ثم الشيخ للشهود ما وجد
 ينظر هذا كله بلا تردد
 لو باع دارين بغير بيعه انقص واحدة بالشفعة
 بل ينقص بالدارين فاحفظ فرعه
 ولو عدا الشيخ جار الواحد ينقص له ببلد لا بالزيادة
 بما يخرجه من الفين قاله الشيخ ثم ابن الحسن
 لو باع والدي جارا والداره باخذها شفعة الجوار

اقالة

اقاله الشيخ نعم الحكم يقع لا الرد فكل ذاتهم
 قال شيخ للدار جلفي ما بينهما احوال المنع الحكم
 ليس له خليفه ولو اقر بولدا احكام ليس بعينه
 كتاب الغيبة والخطان

وصية الجمع لدى السبائي جارية كذا ان عند الثاني
 في العدد والوقت لا تكرار
 لو فاسد النسا بالتراضي يجوز لا باحد عند القاضي
 لو بطل جارية واحدة واجد لها في بضعها كيف يكون فاعرفنا
 فقال يخص منها بالشفعة تكون بموالي وتوابعه
 وذلك لا يبري وبالي الغيبة وقال اخشى من حصول التهمة
 واسأل النوضع لها بلا عمل على يد عدل واظهر الوجه
 فنقول من يطلبها الغيبة او لم ياتي بمكده من حشمة
 لو كان بين اثنين جارية وما عليه اخشاب لشخص منها
 ثم انا واحد ان يضعها في غاوى ذال الداني واستعاه
 ليس له المنع بغير ما فاسد ما

ثم يقال للتوسيل الاخر وضع استعمله بالمشاجر
 وصاحب الاستعمال طلب رفع جذوع سقطه الذي يقب
 المحل من ضعفه بمكن
 حابط دار في سكة مع وفي محضه سكة
 ثم الاراد فتح باب فيه مالكم افديك من سكة
 ليس له ذلك والعنوي على هذا الذي ذكرته مقصدا
 وغيبه الشريك لا يمنع سكة حل الدار فاع واستبر
 بغدورهم تحقوا واستقر
 لزال في الحاد ما ينفق وفي الدواب المنع جاسدنا
 قال الامام لا ادرى في سكة سدودة تحضه سكة
 يتعاطى في هذه او في سكة لاجل حق الناس وقت الزمة
 وليس للشريك في الدار ان يزيده في ارتفاعه فليعلم
 قاله ابن ماري في داره فاني في كرب الدار
 ويرجع المامور الى مال غايته لانه فاحرط وانفلا
 لوسط السفل من العلم ليس له الزام من السفل

على بنا سبله ما لم يكن قد حذر به فليعلم
 والسفلة لا تسفل لا للخلو وطينة ايضا في السفل
 لصاحب المنزل من الدار وتصل رطله اربا الاشجار
 ما لم يكن في دار الجار

باب المزارعة

لوسط البساتين في الكسرات تقسدها في اول الامان
 لوسطها من استراط التبر مجوز والسبيل لها فاق
 اعني المزارعة البذر ولا يكون سكة لدار ونفق
 لوقال بعد الزرع هذا رغب زرعته في سعي يذري
 وقال حل ان على المزارعة فالقول قوله بلا رغبة
 استبروا من البدل لعل من ال والجار من في اول
 من في الدار ولا يجوز رطل
 لوسط الحصاد والرياسة مالكم فاسقط له الاساس
 على الذي زارعه والبزيرة مجوز والعنوي به علامة
 لو حذر الموصي أرض الطفل لنفسه زارعه بالعدل

ثم نقول للسؤال الآخر وضع السقفة بلا شجر
وصاحب السقفة لا يطلب رفع جذوع سقفة الذي يقب
الحج هذا سقفة لا يحسن

حائط دار قد في سكة مع وفي محض سكة
ثم اذا فتح باب فيه ما لك اقدك من فيه
ليس لك ذلك والعنوي على هذا الذي ذكرته مقصدا
وعنبة السكة لا يمنع من سكة حل الدار فاصح واستمر
بغير سهمه تحقق واستقر

لذلك في الحاد ايضا في وفي الدار والبلغ جاسدا
قال الامام لا ادرى في سكة مسدودة محض سكة
يتعاهد في هذه او قسمة لا اجل حق الناس وقت الزمة
وليس للسكة في الدار ان يبريد في ارتفاعه في علم
قال ابن خاتمي في داره فابن في الرب الدار
ويخرج الماسور المال على امره لا عفا حط وانفلا
لوسط السقفة من العلو ليس الزام رب السقفة

على بناء سقفة ما لم يكن قد هذه بغضه فاعمل
والسقف لا يسفل لا للخلو وطينه ايضا الرب السقف
لصاحب المنزل من الدار وضار من الدار بالاحتياج
ما لم يكن يبردار الحمار

باب المزارعة

لوسط البناء في الكراب تفسد حجابا او لا الباب
لوسط كرا من استراط النهر بحوز والنهر هذا فابن
اعني المزارعة المدرو لا يكون سكة لدار ونقلا
لوقال بعد الزرع هذا زرع زرع في صبي يذرك
وقال هل ان على المزارعة فالقول قوله بلا مزارعة
استمر او من المزارعة من ذلك والجامع من ذواجل
من خالو فلا يجوز ويطل

لوسط الحصاد والزباسة ما لك فاسقط له الاساس
على الذي راعه والمذرية بحوزة العنوي في علامة
لواخذ الموي أرض الطفل لنفسه زراعة بالعدك

بجوزان كان البذر بافني من الوحي هكذا قد انشا
كتاب المساقاة

لأمة تغشع بالأعدار كسرية ومون شيخ الدار
لا يملك العاقل للمساكنه بغلاد من تلك قد عاملة
كتاب الذبايح

ولواقي باجم والنكبر اوسج الله بلا تقصير
كان ذكره الاله بافني بجوزا حفظ كافر نبيا
والمنح فو لانا ذبح اسم الله لاوا وصح
دجعة الاخوير والصبيا جابرة لداك والنسوان
ولواقي بالكميا بالشمسة او غيره لامن بغير المذنية
فلا جمل للكتاب عاذج وقولنا فاعلى اضم حنج
والعمر في السج ذك اغبر في الشاة والعباد والبقرة
وفي اي موضع من الذبايح

عند عذر الذكاة في الغنم والتمخر العرو واذ كان يشق
لواجر الجبر في الموتان لم يكن الذبح بجوزا فاسين

الحية

كتاب الاخوية

في الصان والعزذخ الذلوة اولي وعكسته التي في البقرة
ومثل هذا جأ في الاباعد

والشاة من سبع تراها افضل ان استوى القيمة والتم انقلوا
فهي عن الذبح قالوا يصنع ٥٥ لو كان جيا فاسمعوا
ان لم يكن بالمر ماصنعوا

الذبح من ميتة افضل من صدق على فقرا وزين
يشترط ان صدقوا بالكل والاخيبي فذال مثل الجفرا
معي شاة من عا فالكواحدة اخية واجبة لا يطرد كذا لينة
في ظاهر التواوية الشريفة من ذهب الغنم الى خبنة
لو كان للمصغريان لا لجت اخية فيه تخففة نصبت
كتاب الكرامة

كرة الرسول من الذبحة سبعة وهي الشاة والمرأة والذ
وكذا الحيا والاشنان ودرها ولذا عذرة وقد تم الاشاة
فصل

على الاخيبي في الاخيبي

نكرة حقا يا بني النكاح الاحل والشرب واهل العنت
 من غسل للبدن والقيم وليس في الحاضر هذا فاعلمه
 ومجزم التحميم المعتاد باليسم حريها هكذا افادوا
 وقال قاضي خان لا بأس به وهو الصحيح يا بني يا نبيه
 الرز والفروه من حريه ونكهة يجوز عن مخبره
 للرجل البالغ يا اخواني عند الاماء الاعظم النعاس
 لو انش الله فقالوا ايها لا التهم والذم وزيت فاعلموا
 لو اخرج الرائد الرافعة التمد فاكل امينه على غير
 جاز وان تقاوت في الاكل وصحوافه يمنع الحمل
 بطلن للذي ركوب البعل وسعوه في البناء النعلي
 والكذب لا يباح الا في صورة في حالة القتال ضد الظفر
 لواله في الشغل واما الرجل لاهله ودينه فاحصل
 نكحه بعد التمسار اذ على منيلين قبل الذوق فيما نقلا
 وبعد ذوقه فقالوا يحذر بلا خلاف جاعته فاعلموا
 ان شجاع الكر للفران اثوب من ذوق اللسان

حفظ

حفظ القرآن عندنا افضل من تقبل الليل فاسمع واسمع
 ودرسه للذمة اولى بدلك من حفظه بالقرآن فاذا ذكره
 وسمع الكافر من نكته ان يدخلوا حيا ونيما فاعلم
 وليس هذا العلم في الدين بل كنهه بكه الحسنة
 بكرة وطى روجه والامه بحضرة اخرى يقينا فاعلمه
 وخصة عند الرجل فان قيل يكون كالحصير لدا الرجل
 لو وقع بحاسة في القدر لم يؤكل اللحم يقينا فاذا
 ان وقعت في عيار المساء وفي سكون المساء الانسار
 يجوز بعد غسله والكوفة بحرية الجاهل يعرفه
 يجوز للسالم النفس للملوك من غير ان ينجس من الحلال
 يجوز للكافر من المصوب بعد اغسال جانبيه فاعرف
 وخدمة الكافر في الحمار يجوز لليل الى الانسلاخ
 او القلوب والقيام يا بني له على الاول جاز ان ابي
 وما على الكعبة من لباس ان رث حارسه للناين
 ولا يجوز اخذه بلا شراء لا غسالا ولا للفقراء

حقا يا بني
 حقا يا بني
 حقا يا بني

لا باس بالسيرة يوم الخطبة من قبل ان يخرج وقتا لقربة
من قال المسلم يا كافر لا بكفر حقا هكذا اوردت
لو قال لا اقبل قول المضطرب لو جاسا فاعا هذا فاعرفنا
في منزلة رطله بمضمون لا كفر في هذا التي في الحكم
لو وجد الشعة في جوارحه بجوارحه اذا كان غيبا
لذلك في بعض الشبهة البقرة والبيع مثل الاصل فيه يعني
وجور واباح قطع المسئلة ان على النجاة فاحفظ ذوقه
لا باس ان سبي لاسقاط الولاء من قبل نزع الرزق في الجسد
وقدر وامدته بارتبته من السهر والكد فاصححه
والرافض لسبه الشخبز بكفر والتمت للبدن
صلى على النبي بعد ما اتمه تدريسه او قال بعد ما اتمه
الله سبحانه ان اغسله بكفه للاسلام بالختم افسوا
وسادة الحرة لا كره ان يستبد الشفيع اليها فاعلم
لا بكفه القيام للرجال كاهن المعناد في الاخوال
لو قبل الاذن لاجل الملك تحية لا باعتبار النفس

الحكم

لا بكفه الفاعل بالقبول وان عني بذلك للتجسيل
تقرب الصبي بالطاعات ومع والنواب في الحلال
له ولا شيء من النوايا لا بالمتبر من الحاسب
لواطة الفسق بكون المتبرل بحبر الامانة فيه فانقل
في بقله وضربه واكبس ووجه هذا قد عرف عن
اجابة الدعوة من ذي السلم بجوز يا اخي
واحدة السقاج من جرك بجوز واحكم اني كما تركي
وجاز ان سمعت للبعث باخل ومن شراب الفعل
وجمع المال من الضلالة بحرم من غير استلحاح
وقدالة المتبر بحت بالاث وهي عيادة كقبول الحجة
بجل الامور بضر العبد من غير ان يؤمنه بالجلد
لا باس بالحبيب يوم العبد وبكفر الحلال فبنا فاذره
لو وجد السماع مكنو لا ولا يدركه جازله ان ينقل
والصا ويرونه لزا قد نقل
والبعذر ان كانه بقنا الله من حله الجمل لخل الله

لا بأس بالسيرة يوم الخطية من قبل ان يخرج وقتا لغربة
 من قال المسلم با كفر لا بكفر حقاً هكذا قد نفع لا
 لو قال لا قبل قول الضلع لو جاساً فعلاً هذا ما عرفنا
 في منزلة يظهر بالمخبر لا كبر في هذا التي لا الحكم
 لو وجد السعي في بحر الله يجوز اكله اذا كان غيب
 لذلك في غير الشبهة البقرة والبيع مثل الاكل فيه بعينه
 وجوزوا ما حاج قطع السيلة ان عمل الحجة فاحفظ فزعه
 لا بأس ان سعي لا سقاط الولد من قبل نزع الرحم وفي الجسد
 وقد رواه من تاريخه من السهور الحديث فامعه
 والرافضى لبنة الشيخين بكفر والمنبت للبدن
 صلى على النبي بعد ما اسمه تدريه او قال بعد ما اخبر
 الله ريباً بذلك اعلمه بكرة للاعتدال بالحكم افعوا
 وسادة الحور لا كره ان يشهد النضر اليها فاعلم
 لا بكرة القيام للرجال ما هو المعتاد في الاخوال
 لو قيل الا من لاجل الملك محبة لا باعتبار النسب

الحكم

لا بكفر القابل بالية بل وان عني بذلك للتجنيد
 تقرب الصبي بالطاعات يصح والنواب في الخالاب
 له ولا شيء من النواب لا بال نص من الخطاب
 لواطه الفسق يكون المثل مخبر الاشياء فيه فان قيل
 في بقله وضربه واكليس ووجه هذا قد عرف عن ليس
 احابة الدعوة من ذكي مسلم يجوز با الحق
 واحدة النجاس من ترك يجوز واحكم الى كما ترك
 وجاز ان سمعت للبعث باكل درهم شراب الخمر
 وحمل المال من العتاة لا يجوز من غير استلزام
 وثبلة المصير من الاثر وهي عبادة كعبيل المحنة
 يحل لاصور ضرب العبد من غير ان يؤمنه بالجلد
 لا بأس بالحبوب يوم العبد وبكره الخال يقينا فاذنه
 لو وجد السماع مكنو ولا يذكره جازله ان ينفع
 ما يصا ويرونه لزا فذقلا
 والبعث ان كان يتبعنا الله من جملة الخلق لاله

بشيء أحسن من فعل الله وهو قبيح حاله وأدري والله أعلم بما قل الله وعندكم

عندها وقبل مكره ولا يري الآم الحل فيه فانفلا
ولو راي مع الله أو الله شخفا يربط وطنا يعونه
أوقع محرمه يجوز قتله له ولا أتم وتمنع له

كتاب الشرب

والنهرين استير هذا قد جري رعا عليه فالواقدي
فلو أراد أن يدير النهر في أرض له ثم يرد فأعرف
ليس ذلك فاحفظ واكتفي

ولو سبي مشروب زيد أرضا فلا ضمان وهذا يقضي
لو ادعى شربا بغير أرض يصح والقاضي بهذا يقضي
أن تؤز الدعوى له ببينة وبحكم القاضي ما قد عينه

كتاب الأسيرة

وحمة لو طغت في حيا كانت ولا تفل أيضا فافهما
بحرمان سبي مع الزور للطفل ولا أتم على الأيسر
لا يحرم المروني والجمعة ويحرم عبد الآم فاسمعه

كتاب الصيد

ولو ربي

وصح لواءي الى العيان . في الذين الاولاد والاعيان
لوعزل الغاصي الوصي العزلاء . الناهض الحاق كان عزلاء
ولا يجوز مخالفة الولد . بفاحش التاجيل فاجتروا .
ويحمد الوصي بزعم الاماء دون عبيد الكهنة فاعلموا .
او صلي الي يده وعمره جازان . يوم يعمروا للتبريد فاعلموا .
لا يدفع الوصي مال الطفل اليه فالوا الحال العقل .
ماله بكن بعد البلوغ وظهره رشدا الصغير يا فني من البشر
ابصاره الثاني عين الاول . ليس رجوعا يا اخي فانقل .
ان لم يكن مائة في الثاني وفي تسمية له رجوع فاعرف .
اجازة الوارث قبل الموت . فصح منه هكذا قد نقل .
عنه للمح وهو وارث . ليس يجوز قوله فاجتروا .
لا يملك الوصي له بالسكنى . اجازة الدار ففعل في المعنى
ولو اقر وارث لصخر . بانه اوصى له بصخر .
وكذب القانون في وصيته بلزمتها بقدر حصته .
فالصغار في حيشة ثمنا . واضلعا لم يعط سهم .

وأخيراً ليتبين فيما يشترى وصيه من ماله فاستمخر
 قدر في الشراء نصف قيمته . وأبيع بالعكس التي في قصته .
 قال باع امي فله . بمنزلة جاز ما اياه .
 ويجوز الوارث بائني علي . ما قاله مورثه . وقصلا .
 فإن باي الشراء . فمخار الأيه . في طعنه . وقد نقلته اعله .
 خاف الوصي سطوة السلطان . من اخذ بل المال والاعيان .
 فدفع البعض من المال فلا ضمان ان كان لذا قد حصل .
 باع الوصي عن الآباء . من ماله جاز بلا ايصال .
 يجوز ايضا وصي الحاكم في الدين والاعيان والديار .
 لا يضمن الوصي ما كان دفع . في كلغة التزوج بما قد جمع .
 لذل في هذه الاعيان . وخلع الخاطب كالمنفرد .
 وهكذا اربعة الخانات . للأهل والجماع والحيثان .
 لو خسر الوصي خصما للشيء . واختمه بنو سهرنج قاله .
 ليس له الطلاقه فاحسب .

فصل .

بجاءه رب الذر ليعوا الموصيا فلا دخلوا في دينه ابدانها
 ولم يدخلوا في لقطه الماله دينه انما روضها الملكة خالماضا

فصل

فيالة الموصي للموصيه . فاعتمد واذلك في القضية
 ومودع لو قال اعطى ولدك . وديعتي ان شي يوم الاحد
 ومات وللزوج بعته . ثم من بشره فيما جمع .
 . فيضمن قدر حصه الذي منع .
 بمايه او وصي لعبد الوارث . فلا تصح بائني فباحث .

كتاب الحنفى

اذا اشتكل الحنفى نرى الفصل ساظا . اذا مات لكن بالتيمة كنفي
 . كتاب الفقه الفرس

علم الفرائض قد تمت طلبة . فاعلم ان لا تزل بعز فاسر
 سر كان محرمات اراه حاجا . بخلاف محرم كالتي الحائض
 لو مات ذمي عن ابن وهو في بلد العدو فان له الكاخر
 او مات عن شتان في دار له فالدار قاطعة لارث الغاير

ثم اختلاف الدارلين يعالج في حقنا ابدان ليس بضاير
والزوج ليس عاجل لخواها فالارث بينهما بوجه ظاهر

كتاب الفوائد

وقد اربعة بامر فائق فالوايه قربان من الرحمن
بتلاوة القرآن بالدين الذي هو كعبة الاسلام ذوالا ذك
عنان ذوالنور وهو كرم هذا الرسول ومعدن الاحسان
ونعيم الداردي سويد بعدم واختم بذكر امامنا النعمان

قوله الصحابة حجة في ابناء الانبياء منهم نزل النسا
افن من الملك وابن حديد فاسنع وابو هريرة قال قال الله

نور علي غسله وابن عمه وصبع عليه اوسنا واسا

ونفتح قلوب قعدة تدحجوا ولسن حاجه قد صحوا

فصل

ثم الكتاب المبارك محمد الله ومنه ولى في رجا خبر عاشر
رجل الفرد منه ومنه اذ من طبع احسن خامتها
انواع لسابع عمدة كافر النافذ في وجهه وقطع على

الحمد لله رب العالمين

دوانافع انسانة تعالى الخ ليط والبلغ والفهم وجمع القسط من
ابن حنبل قال قلت لابن مسعود رضي الله عنه يا سيدى اشكو اليك
قلت القهم والحفظ فقال لي خذ ما علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو
ان تأخذ من سنة النبي وزنه وقدره مثل وحمل مثل وحمل بالان
فقلت ثم تأخذ الاجرة الثلاث فتدق الاكحل ما لا يدق
وتغيبه اليه الاجرة الثلاث فتاكله في كل يوم على الرقعة
النوم وزن درهمين فان لم ينفعك ما اقول والا فقل ابن مسعود
خذه رسول الله صلى الله عليه وسلم افعاله ما جده في فعله بعد ما سئل
انا وبرايم النخعي وحماد وداود وسفيان وكوس وابن ابي شيبة
والاعرجي ومصفو ورواهاهم التميمي وكهني ورواهاهم ابن سنان

قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه تعلموا
 الخوف فان بني اسرائيل كفرت بحرف واحد كان مستطوعا
 في الاجل انا ولقيت عيسى بالشد يد فحفظوا فكفروا
 اول سر تكلم في الخوف رضي الله عنه قال الكلام كله اسم
 وفعل وحرف وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم اسم
 امرأ اصلح لسانه وقال وقدم رجلا بلحن اربعة
 اخاه فقد صل جعل اللحن ظلالا وقال الحسن بن علي رضي الله
 عنهم تعلموا العربية فان لسان ما الذي يحاط به الناس
 العجمية وهي لسان اهل الجنة
 الخوف يطلع من لسان الانسان والمؤمن فكرهه اذا لم يلحن
 واذا اطلق من العلوم اطلها فاطها سرها متعلم الا لشيء
 لحن الشريف يحفظ عن غيره فمراه يسقط من تحاط الاعين
 ويرى الذي اذا تكلم سبعا فاق الشريف اها اللسان لا اله الا
 رسول النبي عليه السلام ما الكلام في الرجل يارسل الله قال
 اللسان وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعلموا العربية فان بيت
 العقد

العقد وتزيد في البروة فان قيل ما الخوف وما اصل الخوف
 وما معنى الخوف كم الخوف وما أصل الخوف وعن سر اخذ الخوف
 فالجواب ان يقول انما هو الخوف ما الخوف الخوف تقوية اللسان
 ومعيار الكلام وانما قولك ما اصل الخوف فالرفع والنصب
 واجر واما قولك ما معنى الخوف فهو العقد وانما قولكم
 الخوف ما الخوف هو ان خواف البصر ونحو الكوفة وانما قولك
 وما أصل الخوف فهو ان تقول فلا تخطي ويجب فلا تخطي
 وانما قولك فمن اخذ الخوف فمن امير المؤمنين علي
 بن ابي طالب رضي الله عنه

لغة سائلة

احسن المشاع الخوف عن المشرقة واسمع واستفيد
 خلقه بقائه والعقود على قول الامام فان من اقتدا
 اجارة المشاع لا سمح

فصل اذا اختلفا | فصل لو شهدا | كتاب الوكالة

كتاب الدعوى | فصل مستأجر | فصل لو جعل

كتاب الاقرار | فصل اقر | كتاب الصلح

كتاب المضاربة | كتاب الوديعة | كتاب الغارة

كتاب الهبة | كتاب الاجارة | فصل لو باع

كتاب املاك | كتاب الولاء | كتاب الاكره | كتاب الحجر

كتاب اماذون | كتاب الغصب | كتاب الشفعة

فصل ويس | كتاب القسمة والمحيطان

كتاب المزارعة | كتاب المساقاة | كتاب الذبايح

كتاب الاضحية | كتاب الكراهية | فصل عمر

كتاب الشرب | كتاب الانثريه | كتاب الصيد

میکرو فیلم رول

عنوان المصنف : المجلد

اسم المؤلف : محمد بن عبد الله بن محمد

مصور عن النسخة الحادية المحفوظة بدار الكتب القومية

تحت رقم ۲۱۰۰

